

اليمن

حدث تدمير واسع النطاق للمدارس في اعتداءات مباشرة تشمل غارات جوية، وعمليات تفجير، وقصف، ونهب، علاوة على ما تم في الاقتتال العام وفي اشتباكات أثناء الاحتجاجات، كما تم استخدام المدارس والجامعات كثكنات وقواعد ومواقع لإطلاق النار.

السياق

أدت أزمة سياسية في 2009 بين الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي العام، وكتلة المعارضة الرئيسية المكونة من ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك، إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية. وفي 2009 شهدت البلاد اندلاع القتال مرة أخرى بين الجيش ومتمردين من طائفة الحوثيين في أقصى الشمال، علاوة على تصاعد الاحتجاجات من جانب مؤيدي استقلال الجنوب أو تمتعه بحكم ذاتي أكبر، وكذلك ظهور القاعدة في جزيرة العرب، التنظيم المنتسب إلى شبكة القاعدة الإرهابية العالمية. وبوحي من الربيع العربي، قامت مجموعات طلابية بدور بارز في الانتفاضة التي بدأت في فبراير/شباط 2011، فاحتلوا ساحة التغيير المطلّة على جامعة صنعاء سلمياً، الساحة التي صارت بؤرة للمتظاهرين. وفي أعقاب حملة قمعية عسكرية على الاحتجاجات المدنية، تقاتلت قوات مؤيدة ومعارضة للحكومة على نحو متفرق في 2011. وفي تلك الأثناء استولى متشدّدو القاعدة في جزيرة العرب على مناطق محورية من الجنوب، إلا أن هجمة مدعومة من الولايات المتحدة في أبريل/نيسان ومايو/أيار نجحت في طرد المتشدّدين من معاقلم في زنجبار ومدينة جعار بمحافظة أبين، ومنطقة عزان في محافظة شبوة. وفي الوقت نفسه تم التوسط في مجموعة من الاتفاقات الشاملة، ومنها مبادرة مجلس التعاون الخليجي، والاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية، بعد عشرة أشهر من الاحتجاجات، مما أذن بفترة انتقال سياسي مدتها عامان.

وكانت الاعتداءات على المدارس وغيرها من الحوادث المتعلقة بالتعليم والمنطوية على العنف واستخدام القوة من أكبر بواعث القلق، وقد تحولت في بعض الأحيان إلى توجه متنامي في 2009-2012، مما أثر في المدارس في أجزاء مختلفة من اليمن في أوقات مختلفة. فيما بين 2009 و2012، وقع ما لا يقل عن 720 حادثة تمس المدارس، وتشمل اعتداءات مباشرة وعمليات نهب وتهديدات واستغلال عسكري للمدارس، وهذا بحسب التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. علاوة على هذا فإن بيانات زدونا بها أحد مستجيبى الأمم المتحدة عن 2011 و2012 توحى باحتمال وقوع ما يصل إجماليه إلى 853 حادثة في 2009-2012. وليس من المعروف كم يبلغ عدد الاعتداءات المستهدفة بينها.

في التعليم كان معدل الالتحاق الإجمالي 97 بالمئة على المستوى الابتدائي، و46 بالمئة على المستوى الثانوي، و10 بالمئة على المستوى الثالثي (2011)، كما كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار 65 بالمئة (2011).

الاعتداءات على المدارس

منذ أغسطس/آب 2009 وحتى فبراير/شباط 2010، تزايدت معدلات الاعتداء على المدارس وتدميرها في أقصى الشمال أثناء الحرب بين الجيش والحوثيين في محافظة صعدة على الحدود مع المملكة العربية السعودية. وأفاد مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة صعدة، محمد عبد الرحيم الشمري، بأنه من مدارس المحافظة البالغ عددها 725، والتي أغلقت جميعاً أثناء الحرب، تعرضت 70 لدمار شبه تام، و145 أخرى لدمار جزئي أو عمليات نهب. وأكد أحمد القرشي، مدير منظمة سيجار غير الحكومية لحماية الطفولة، أن مدارس محافظة صعدة كانت مستهدفة أثناء

تلك الفترة، كما تم استهداف أماكن أخرى استخدمت لتعليم الأطفال أثناء إغلاق المدارس، ومنها خيام ومساجد ومنازل.

وبحسب الأمم المتحدة، بحلول نهاية 2010 كانت 311 مدرسة في صعدة قد تعرضت لدمار تام أو جزئي بسبب القصف والنيران المتبادلة أثناء اشتباكات بين أطراف النزاع، إلا أنها مرة أخرى لم تحدد العدد الذي تعرض لاستهداف عمدي. وفي واقعتين منفصلتين، شوهدت ذخائر غير منفجرة في مدارس بمنطقة ملاحيد في محافظة صعدة. وبعيداً عن النزاع في صعدة، تم العثور على 3 قنابل في مدرسة للبنات بمحافظة عدن في أقصى الجنوب.

في 2011 حدث ارتفاع في الاعتداءات على المدارس والحوادث المتعلقة بها بعيداً عن منطقة نزاع الحوثيين، في أعقاب تزايد عام في القلاقل بعد الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح. وبحسب الأمم المتحدة، اشتملت الاعتداءات على عمليات نهب، وقصف، وقصف جوي، وإحراق وترهيب. وبحسب منظمة سياج لحماية الطفولة، التي زار موظفوها عشرات المدارس مباشرة بعد تعرضها لهجمات في 2011، تضمنت الحوادث أيضاً قنابل بدائية الصنع مزروعة في المدارس، وآليات تفجير مثبتة بأبواب المدارس، وتلفيات ناجمة عن الصواريخ. كما شاهد الموظفون تسعة مدارس في أبين وقد تضررت جراء غارات جوية من جانب القوات اليمنية، بعد استغلال متشددين مرتبطين بالقاعدة لها في أغراض عسكرية. وقد نشرت الأمم المتحدة تقارير عن 211 حادثة أثرت في 150 مدرسة في ذلك العام. وقد تضررت منطقة صنعاء بصفة خاصة، إذ وقع ما لا يقل عن 130 حادثة أثرت في 77 مدرسة، كما وقعت 72 حادثة في تعز على مرتفعات الجنوب. في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2011 تعرضت مدرسة بتعز لأضرار جسيمة على أيدي مسلحين موالين للحكومة حاولوا إحراقها. وأصيب ما لا يقل عن سبعة طلبة احتجوا على دخول العناصر المسلحة إلى المدرسة.

وقد تحمّل المسؤولية الرئيسية عن الاعتداءات جماعات مسلحة مثل الفرقة الأولى مدرع - وهي فرقة متمردة تؤيد المتظاهرين المعارضين للحكومة - ومليشيات مرتبطة بقبيلة الأحمر. وكما نلاحظ أدناه (انظر الاستغلال العسكري للمدارس)، قامت قوات حكومية ومناوئة للحكومة على السواء باستغلال المدارس لأغراض عسكرية، مما أدى حسب تقارير إلى العديد من الهجمات. وتسببت الهجمات وإغلاق المدارس بسبب القتال في تعطيل تعليم 200 ألف طفل في 2011.

في نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2011 حدث ارتفاع حاد في البلاغات المقدمة إلى الأمم المتحدة بالاعتداء على مدارس بسبب بعثات التقييم السريع التي تجريها المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل، ووزارة التعليم اليمنية. وقد أفادت بـ204 حادثة تعرضت فيها مدارس للنهب والقصف والقصف الجوي وإشعال النيران: وتعرض عاملين في التعليم للتهديد؛ واستغلال مدارس لأغراض عسكرية.

وفي يناير/كانون الثاني - فبراير/شباط 2012، تعرضت 13 مدرسة كانت تستخدم كمراكز اقتراع للهجوم أو لأضرار بطرق أخرى، على سبيل المثال حين اشتبكت قوات حكومية مع أفراد حركة الحراك الجنوبي الانفصالية داخل مباني مدارس أو في محيطها. وفي حالات أخرى قام متشددون بنهب مدارس أو إلقاء قنابل صوتية لمنع الأفراد من الدخول للإدلاء بأصواتهم.

في 24 أبريل/نيسان 2012 تم إطلاق قنبلة يدوية على مدرسة كان يحتمي بها نازحون داخليون في منطقة عدن.

وبلغت الاعتداءات على التعليم ذروتها في مايو/أيار ويونيو/حزيران بوقوع 181 حادثة من أصل 252 تم الإبلاغ عنها في ذلك العام. وقد وقع نصف الحوادث في صنعاء، حيث استمرت الحكومة في محاربة القوات المناوئة لها على نحو متقطع، بما في ذلك 44 حالة انفجرت فيها قنابل في محيط مدارس. وفي الفترة نفسها وقع 78 حادثة أثرت في مدارس أبين فيما كان الجيش يشن حملته على مقاتلي القاعدة في جزيرة العرب في المنطقة، وكان من بين المسؤولين الحرس الجمهوري، وجماعات قبلية مناوئة للحكومة، وجماعة أنصار الشريعة، وهي جماعة إسلامية متشددة ترتبط بالقاعدة في جزيرة العرب.

وبين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2012 تم الإبلاغ عن بضعة حوادث متفرقة، فعلى سبيل المثال، في 27 يوليو/تموز 2012 أغار متشددون مسلحون حوثيون على مدرسة عمر ابن الخطاب الابتدائية حيث كان بعض الطلبة يحضرون دروساً صيفية، وطالبوا بأن يدرسوا كتاب الحوثيين. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2012 قامت جماعة من الطلبة المسلحين، المزعمون انتسابهم إلى أنصار الشريعة، باقتحام مدارس في أبين وإحراق كتب دراسية وتدمير أثاثات وتعطيل الدراسة.

الاعتداء على طلبة مدارس ومعلمين وغيرهم من المشتغلين بالتعليم

من 2009 وحتى 2012 تضمنت الاعتداءات على الطلبة والمعلمين وغيرهم من المشتغلين بالتعليم أعمال قتل وتعذيب واعتداء واحتجاز دون وجه حق وتهديدات بالعنف. قُتل نحو 122 معلماً وأصيب 300 في 2009-2012، ووقعت جميع الحالات تقريباً أثناء مظاهرات 2011 أو أثناء النزاع بين القبائل والتمرديين الحوثيين في محافظة الجوف بأقصى الشمال، وهذا بحسب نقابة المعلمين اليمنية. ولم يعرف كم من تلك الاعتداءات كان مستهدفاً.

علاوة على هذا فقد وثقت نقابة المعلمين اليمنية انتهاكات أخرى على أيدي التمرديين الحوثيين، ومعظمها بمحافظة صعدة في الشمال أيضاً، وكذلك على أيدي قوات الدولة المسلحة أو قواتها الأمنية. وتضمنت انتهاكات الحوثيين قتل أربعة معلمين لأسباب يزعم أنها طائفية، وسجن 29 معلماً وتعذيب 11 واختطاف 11 والاعتداء على ستة. أما الانتهاكات المزعومة من جانب قوات الدولة فقد تضمنت اختفاء اثنين من المعلمين في مظاهرات، كما تلقى معلمون آخرون تهديدات بالقتل أو تم احتجازهم أو التضييق عليهم دون وجه حق.

قالت نقابة المعلمين اليمنية إن ثمة أدلة على تنفيذ بعض الانتهاكات على أيدي التمرديين الحوثيين لأسباب طائفية، بحق هؤلاء الذين رفضوا معتقداتهم، وهذا كما أشارت تهديدات من تمرديين حوثيين لمعلمين صادرة عن طريق الرسائل النصية. وقال محمد الشمري إن متمرد الحوثيين كانوا يقتحمون المدارس ويأمرون المعلمين والطلبة بترديد شعارات الحوثيين واستخدام نصوص مؤيدة للشيع، ويعتدون عليهم ويغلقون المدارس إذا رفضوا. يتبع الحوثيون مذهب الزيدية، وهو أحد المذاهب الشيعية المعتدلة.

وقد استهدف التمردون الحوثيون كبار الشخصيات التعليمية في 2012، فتلقى الشمري نفسه، بوصفه مدير مكتب التربية والتعليم في صعدة، تهديدات بالقتل واضطر للفرار من المدينة في فبراير/شباط 2012. وكان أحد التهديدات الواردة عن طريق الرسائل النصية يقول: 'موتك قريب جداً'. لم يعرف الشمري سبباً يدعو لتهديده بخلاف كونه معلماً يدير ويشرف على غيره من المعلمين، في وقت يتعرض فيه المعلمون للاستهداف. وقد أدرك الشمري صدور التهديدات عن قوات الحوثيين الذين هددوه من قبل. كما تعرض إبراهيم ذيبان، رئيس نقابة المعلمين في

صعدة، للاحتجاز دون وجه حق على أيدي متمردين حوثيين في طريق عودته من العمل في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

الاستغلال العسكري للمدارس

بحسب التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح، تم في 2009-2012 استغلال ما لا يقل عن 52 مدرسة لأغراض عسكرية، حيث استغلت 16 منها كقواعد عسكرية، و36 لتخزين أسلحة عسكرية من قبل المتحاربين. وكانت معظم الحوادث التي وثقتها الأمم المتحدة تتعلق إما بالنزاع مع الحوثيين أو بأنشطة القوات العسكرية المتعارضة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ومع ذلك فإن المعلومات التي قدمها أحد المستجيبين للأمم المتحدة ومصادر أخرى توحى بأن العدد الإجمالي للمدارس المستغلة لأغراض عسكرية ربما كان أعلى من الأرقام الواردة في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة.

في 2009، أثناء القتال بين متمردي الحوثيين والقوات اليمنية بمحافظة صعدة والمناطق المجاورة، ظهرت تقارير تفيد بأن عشرات المدارس يجري استغلالها من جانب محاربي الجانبيين، مما يعني معظم المدارس في المناطق المتضررة، وقد تسبب هذا في تعطيل التعليم لنحو 30 ألفاً من طلبة المدارس الابتدائية والثانوية. كما أدى وجود المحاربين أيضاً إلى تعرض بعض المدارس للهجوم وتدمير 17 منها بالكامل. اضطرت وزارة التربية والتعليم إلى إلغاء العام الدراسي في المناطق المتضررة، صعدة وحرف سفيان.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011 أفادت وكالة الأنباء الدولية "رويترز" بأن ما لا يقل عن 50 مدرسة في صنعاء قد أغلقت بسبب القلاقل التي أعقبت المظاهرات المطالبة بالإصلاح. واستولى مسلحون، بحسب تقارير، على أغلبية تلك المدارس. كما وثقت وكالة "اليونيسيف" بالمثل قيام قوات وجماعات مسلحة باحتلال ما لا يقل عن 54 مدرسة في 2011.

علاوة على هذا، أفادت منظمة سياج لحماية الطفولة بأن بعض المدارس، في مارس/آذار-أكتوبر/تشرين الأول 2011، تعرضت للهجوم المباشر بعد استغلالها من قبل مقاتلين قبليين مؤيدين للانتفاضة، وقوات موالية للنظام السابق، ومنتشدين مرتبطين بالقاعدة، كمواقع قتالية، وأماكن للتدريب العسكري وتخزين الذخائر.

وفي 2012، بحسب أحد المستجيبين للأمم المتحدة، تم احتلال 58 مدرسة على الأقل، فتم استغلال ستة منها في الحصة ضاحية صنعاء من قبل القوات المسلحة وجماعات مسلحة مختلفة، كما استغلت جماعة أنصار الشريعة 52 منها في أبين لمدة نحو أربعة أشهر حتى منتصف يونيو/حزيران، حين فقدت الجماعة السيطرة على المحافظة. وبحسب مصادر، كانت أغلبية تلك المدارس شديدة التلوث بالمتفجرات، وصارت أهدافاً لهجوم القوات المتعارضة. وأفاد الأمين العام للأمم المتحدة بأن القوات المسلحة اليمنية، أثناء هجمة في النصف الأول من 2012، قصفت حسب مزاعم بعض مدارس أبين التي كان يحتلها أنصار الشريعة. وتعرضت 19 مدرسة على الأقل لدمار تام أو جزئي. كما تم الإبلاغ عن حادثة مشابهة في عدن.

في مارس/آذار 2012 زارت هيومن رايتس ووتش خمس مدارس في صنعاء محتلة جزئياً، ومدرستين احتلتا بالكامل، وسبع كان قد سبق احتلالها جزئياً أو كلياً، وواحدة أغلقت بسبب الوجود العسكري بالقرب منها. بحلول أوائل سبتمبر/أيلول كان قد تم تطهير كافة المدارس. وكان المحتلون هم: مليشيا الأحمر القبلية، والفرقة المتمردة الأولى مدرع، والجيش اليمني. وقد وجدت المنظمة أن مبنيين من مباني مدرسة أسماء، وهي مدرسة للفتيات قرب ساحة التغيير، يجري

استغللها من قبل 70 إلى 100 جندي من جنود الفرقة الأولى مدرع، الذين كانوا يعيشون داخل حرمها. وكانت بداية انتقالهم إلى حرم المدرسة في يوليو/تموز 2011 ولم يرحلوا قبل أغسطس/آب 2012، رغم استمرار الدراسة بالمدرسة. في مدرسة أخرى، هي مدرسة الفاروق القريبة من المسكن الرئاسي في صنعاء، قام الحرس الجمهوري بإقامة تحصينات من أجولة الرمال والخرسانة على السطح واستغلها كنفط مراقبة ومواقع لإطلاق النار، رغم استمرار الدراسة لألفي طفلة في المدرسة. تم إخلاء هاتين المدرستين فيما بعد.

في ديسمبر/كانون الأول 2012 ظهرت تقارير عن استيلاء قوات الحوثيين على عدد غير معلوم من المدارس في السيف وحجة لاستخدامها كمقار للاحتجاز.

تجنيد الأطفال من المدارس

تم توثيق الظاهرة العامة المتمثلة في تجنيد الأطفال من قبل قوات وجماعات مسلحة في سياقات تعليمية، إلا أن عدد الأطفال المجندين لم يتأكد، ولا أعداد المجندين من المدارس أو على الطرق إلى المدارس ومنها.

وقد أفادت منظمة "شودب"، وهي منظمة محلية غير حكومية لحقوق الأطفال، بقيام حوثيين بتوزيع منشورات على أطفال المدارس لتشجيعهم على الانضمام إلى جماعة شباب المؤمنين المسلحة. وقالت إن حملة التجنيد تركزت على المراهقين في الصفوف 8 إلى 12 على أساس أن التأثير فيهم أسهل مما في المجندين من الكبار. كما لاحظ المحلل السياسي محمد عزان أنه قد تم استغلال طلبة ومعلمين كمنفذي عمليات تجنيد لصالح الحوثيين في صعدة. وأضاف أنه لا توجد أدلة على التجنيد القسري أو الاختطاف.

الاعتداءات على [مؤسسات] التعليم العالي

الاعتداء على منشآت التعليم العالي
تم الإبلاغ عن اعتداء مباشر واحد على مؤسسة للتعليم العالي في فترة 2009-2012، ففي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ظهرت تقارير عن قيام متمردين حوثيين بقتل 20 شخصاً وجرح 70 آخرين في هجوم على معهد إسلامي سني بشمال اليمن. وكان المعهد، معهد دار الحديث وهو مؤسسة للتعليم الإسلامي السلفي، يتولى تدريب الدعاة السنة في دماج معقل الحوثيين بمحافظة صعدة. وقد تكهن أحد المعلمين بأن الدافع وراء الهجوم كان الخوف من استمالة السنة لشعبة المنطقة. وأفادت منظمة الكرامة الحقوقية التي يقع مقرها في سويسرا بأن المعهد تعرض للحصار طوال أسبوعين قبل الهجوم، مما منع توصيل الأغذية واللوازم الطبية. وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني أصيب طالب عمره 18 عاماً بطلق ناري بينما كان يلعب الكرة مع زملائه في فناء المعهد.

أما في جامعة صنعاء فقد قام طلبة متعارضو المواقف السياسية بتعطيل محاضرات مخالفهم بالقوة في مارس/آذار 2011.

الاعتداء على طلبة التعليم العالي ومدرسيه وأفرادهم

بين فبراير/شباط وأكتوبر/تشرين الأول 2011، قتل 73 طالباً من طلبة التعليم العالي على مستوى الأمة، وجرح 139، وتعرض 38 من هؤلاء لإعاقة دائمة نتيجة جراحهم، وهذا بحسب منظمة وفاء لرعاية أسر الشهداء والجرحى. ومن غير المعروف كم من وقائع القتل هذه قد تم داخل الجامعات أو بالقرب منها، أو بسبب استهداف الضحايا كطلبة، إلا أن اتحاد الطلبة اليمني

أفاد بوقوع وفيات وأعداد كبيرة من جراح الطلقات النارية وسط الطلبة المعتصمين في ساحة التغيير أمام مدخل جامعة صنعاء، الذين كانوا يقاطعون المحاضرات كجزء من الاحتجاجات المطالبة بتغيير الرئيس. وبحسب "يونيفرسيتي وورلد نيوز"، قام مسلحون مؤيدون للحكومة بقتل أو جرح طلبة يتظاهرون قرب الجامعة، كما اندلعت اشتباكات أمام الجامعة بين الطلبة والشباب ومؤيدي الحكومة المسلحين بالخناجر والعصي.

الاستغلال العسكري لمنشآت التعليم العالي

وقع ما لا يقل عن حالتين من حالات استغلال منشآت التعليم العالي على أيدي محاربيين، فقامت قوات الفرقة المتمردة الأولى مدرع باحتلال الحرم القديم لجامعة صنعاء في 2011، وأغلقت الجامعة من فبراير/شباط 2011 وحتى يناير/كانون الثاني 2012 مع بدء عودة أوائل الطلبة، إلا أن المتمردين ظلوا داخل الحرم، بل واستخدموا المقصف، حتى أبريل/نيسان 2012. ومن مطلع يونيو/حزيران حتى ديسمبر/كانون الأول 2011 قامت قوات الأمن المركزي والحرس الجمهوري باحتلال المعهد العالي للعلوم الصحية في تعز، وهو كلية للصيادلة ومساعدى الأطباء كانت تقع على مرتفع.

الاعتداءات على التعليم في 2013

بحسب أحد المستجيبين للأمم المتحدة، تناقست الاعتداءات على المدارس على نحو ملحوظ في 2013 مقارنة بـ2012. وتحققت الأمم المتحدة من أن مقاتلي الحوثيين، في 23 فبراير/شباط، أغاروا على مدرسة الإمام هادي الابتدائية في شمرمت بمحافظة صعدة، مطالبين بإبقاء أحد الأسرى داخل المدرسة مؤقتاً، وفتحوا النار حين قوبل الطلب بالرفض فجرحوا أحد المعلمين، ومن أن متمردين حوثيين مسلحين بالبنادق الآلية قاموا في يوليو/تموز باحتلال مدرسة في مديرية دماج. في 27 سبتمبر/أيلول 2013 ظهرت تقارير تفيد بسجن جابر علي حمدان، وهو معلم بمدرسة في منطقة معين في رازح بصعدة، وتهديده بالقتل بعد أن كسر عصا كانت منقوشة بالشعار الحوثي، الصرخة (الله أكبر، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام)، وتم الإفراج عنه لاحقاً.

كما استمرت التقارير الإعلامية المحلية عن حوادث قيام متمردين حوثيين بإطلاق النار على عاملين بالمدارس، وتهديد المعلمين والاستيلاء على مدارس، ومعظمها في محافظة صعدة، وعن الاعتداء على طلبة ومعلمين من جانب جماعات وعصابات مسلحة أخرى في محافظات يمنية أخرى، إلا أن هذه التقارير لم تتأكد من مصادر أممية أو حقوقية أخرى. وقد اشتملت على إطلاق النار على معلمين وطلبة علاوة على تفجيرات وعمليات إطلاق نار في مراكز الامتحانات. وقد ظهرت التقارير في محافظات صنعاء وتعز والحديدة وحجة، إضافة إلى منطقة اللاني.